

## الموفي في النحو الكوفي

للمبشر صدر الدين الكنتراوي الاستاذ بولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٩ -

ويجوز في المنعوت وشبيهه الوجهان<sup>(١)</sup> ، المضارعة بالضاف<sup>(٢)</sup> في الاستطالة<sup>(٣)</sup> ،  
ومثله النعت المحذوف المنعوت<sup>(٤)</sup> ، ويجوز رفع المنادى بالضاف ، الجائز دخول

(١) أي الرفع على لفظه والنصب على محله ، نحو يا زيد العاقل .  
(٢) يعنون بالمضارع للضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول  
للأول نحو : يا طالماً جبلاً وباحسناً وجهه وبأخيراً من زيد ، وإمام مطوف عليه  
عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو :  
يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة  
عشر إلا أنه لم يركب لفظه ، وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك :  
يا حليماً لا بعجل ، وباجواداً لا بجذل . (٣) إطالة الصوت مع نعت المذكور  
أو المقدّر ، كالضاف والمضارع للضاف الذي يبناء قبل هذا .  
(٤) قال الرضي : ( ١ - ١٢٣ ) : وصرح الكسائي والفراء ، بتجويد نحو :  
بارجلاً راكباً لمعين ، لجملة من قبيل المضارع للضاف ، حتى انها أجازا  
باراكباً لمعين على حذف الموصوف ، وفي كلام سيبويه أيضاً ما يشعر بجوازه ،  
فالفراء والكسائي لا يميزان النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة نحو : بارجلاً  
ظرفاً . ونحو قوله :

فباراكباً إما عرضت فبلغن ندامي من نجران أن لا تلاقيا -

- ٣٩٩ -

اللام عليه عند ثعلب<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز دخول (يا) على المنادى المعروف باللام ، سوى (الله) <sup>(٢)</sup> خلافاً للبعض<sup>(٣)</sup> ، إلا بتوسط (أيها) أو (هذا)

— إنما جاز عندهما ، إما لكون «راكباً» وصفاً لموصوف مقدراً ، أي يارجلأ راكباً ، أو لكونه معرفة . ولا يرى البصريون أساساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة ، لافي اللفظ ولا في التقدير ، إذ لا مانع من ذلك اه باختصار . ونجرات (بفتح النون وسكون الجيم) ، قال ابو عبيد البكري في معجم ما استعجم «مدينة بالحجاز من شرق اليمن ، سميت بنجران بن زيد بن شجب بن يعرب ، وهو أول من نزلها ، وأطيب البلاد نجران من الحجاز ، وصنعاء من اليمن ، ودمشق من الشام ، والرّي من خراسان» .

وهذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو من قصيدة عدتها عشرون بيتاً ، لعبدبغوث الحارثي اليمني (المتوفى في نحو ٤٠ ق ٥٠) أوردها البغدادي في خزائنه وشرحها (ج ٢ - ١٦٨) ومطلعها : «ألا لا تلماني كفى اللوم ما ييا»

(١) وقال الرضي أيضاً . وأجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليها نحو : يا ناصر الرجل ، ويا ناصرأ رجلاً .  
(٢) أي لا ينادى ما فيه الألف واللام ، إلا الله وحده لأنها لا تفارقانه ، كما لا تفارقان النجم (المفصل) . (٣) أي لبعض الكوفيين الذي يجوز دخول (يا) على ذي اللام مطلقاً في السعة نحو يا الرجل ويا الغلام واحتجوا بقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرأيا كما أن تكسبانا شرا

وروي : «أبا كما أن تعقبانا شرا» وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة ، والشاهد منه ظاهر . وقول الآخر :

من اجلك بالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

وروي بالود ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ٣١٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم الشنتمري في شرح شواهد ، وقال البغدادي في الخزائنه : وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة (٢ - ٢٥٥) .

أو (أي هذا) (١١) .

- هذا ولم يتعرض المؤلف لحروف النداء ، ولا لجواز الحذف في مثل الآية الكريمة : « يوسف أعرض عن هذا » وقالوا يلزم ( أي حرف النداء ولا يجوز حذفه ) في سبعة مواضع : المندوب والمستغاث والمتعجب منه ، والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وأما اسم الإشارة واسم الجنس المعين ، فكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، واحتجوا بقوله :

إذ أهملت عيني لما قال صاحبي ببتلك هذا لوعة وغرام

وهو لذي الرمة ( ١١٧ هـ ) و « هذا » منادى على حذف حرف النداء ، وفيه الشاهد . والمعنى أنت صاحبه ينكر على مثله الوجد والهيام بالمحبة وقوله : « أطرق كرا ، إن النعام في القرى » مثل لمن يتكلم وبحضرتة من هو أولى منه بذلك ، كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام ، والمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين ، أغبر ، له صوت حسن ، وهو أكبر من الحمامة . وأورد هذا المثل في الخزانة بيتاً من الرجز ، وهو :

أطرق كرا ، أطرق كرا إن النعام في القرى

على أن ( الكرا ) ذكر الكروان ، وليس مرخماً منه ، وقال : وقد اختلف في قدره ، وفي معنى الكرى والكروان وفي معنى البيت ، وأورد أقوال أئمة اللغة والأدب في ذلك كله ( ج ٢ : ٣٢٧ - ٣٣٠ ) . و « افتد مخنوق » ( مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ، وهو يبخل بافتداء نفسه بهاله ) و « أصبح ليل » ( مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء ، أي أتت بالصبح بالليل ) . والشاهد في الأمثلة جواز حذف حرف النداء ، مع أن المنادى اسم إشارة في الأول ، واسم جنس في الباقي ، وبذلك ومثله احتج الكوفيون .

( ١ ) لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة ، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم ، لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميزاً بالماهية ، وإن لم يكن معلوم الذات .

م (٦)

وقد يحذف المنادى<sup>(١)</sup> ، ويجوز دخول أيها وأبتها على نحو «الحرث» عند  
الفرء . خلافاً للجمهور . وتابع المرفوع<sup>(٢)</sup> يرفع وينصب عند الفرء ، ولم يجوز  
الرفع في التوكيد المعنوي غيره .

ويدخل المنادى لام الاستغاثة<sup>(٣)</sup> ، وهي بقية من (آل<sup>(٤)</sup>) كما أن الميم  
من (اللهم) بقية من (أمنّا)<sup>(٥)</sup> . وهو والمندوب كالمنادى<sup>(٦)</sup> ، إلا أن

(١) في التنزيل : باليتني كنب معهم فأفوز فوزاً عظيماً « أي يا قوم ،  
ولذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (٥١١٧) :

ألا يا أصلي بآدارمي على البلا ولا زال منهلاً يجرعائك القطر  
أي بآدارمي ، والجرعاء : الرملة الطيبة ، وأراد منزلها الذي تنزل فيه حيث  
هذه الرملة . (٢) اي (من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف  
المتنوع دخول يا عليه ،) ترفع على لفظه ، وتنصب على محله . نحو يا تميم أجمعون  
وأجمعين ويا زيد العاقل والعاقل ويا غلام بشر وبشراً ، ويا عمرو والحرث  
بالوجهين إلا البدل فان حكمه حكم المنادى بعينه .

(٣) الاستغاثة : نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة نحو : « يا لآقوباء

الضعفاء !! » (٤) أي فهي اسم مضاف الي ما بعده عندهم ، فحذفت المحزة  
للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين . (٥) قال الفرء : أصله :

يا الله أمنّا بالخير ، فحُفّف بحذف المحزة وقد تقدم هذا البحث في أول الرسالة .

(٦) الندبة : هي نداء المتفجع عليه ، أو المتوجع منه ، نحو : واسيداه ،

واكبداه ، وإنما كان المستغاث والمندوب كالمنادى لأنها في الأصل منادى

لحقه معنى الاستغاثة والندبة ، ولا تندب النكرة ولا المبهم عند البصريين ،

لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب ، فيجب أن يكون معروفاً

وأما الكوفيون فقالوا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وعللوا ذلك بأن -

المندوب قد يلحقه ألف التندبة<sup>(١)</sup> ، او باؤه ، او واوه<sup>(٢)</sup> ، واذا كان آخر

— الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالاشارة ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكي عنهم من قولهم « وامن حفر بئر زمزماه » والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن أسماء الأعلام معارف .

(١) وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف التندبة نحو بازبد ووازيد  
(٢) قال الرضي في شرحه : آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا ، والمُعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدر الإعراب نحو : واضرب الرجله في المسحى بضرب الرجل ، وكذا واضربت الرجله ، وواغلام الرجله ، قال : والفراء يجوز اتباع المدة للحركات (قياساً على مدة الإنكار) نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ، ومحافظاً على الحركات الإعرابية ما أمكن اهـ وكتب في هامش الشرح : مدة الإنكار ، تتبع حركة الآخر فيقال في هذا عمر : أعمره ؟ ! وفي رأيت عثمان : أعثناه ؟ ! وفي مررت بخدام : اخداميه ؟ وان كان الآخر ساكناً حرك بالكسر وتبعته المدة كقولك في جاءني زيد (ن) : أزيدنيه ؟ ! ومعناها : انكار أن الأمر على ما زعم المخاطب ، أو إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما زعمه (١ - ١٤٢) .

ثم إن المؤلف رحمه الله لم يتعرض لبحث الترخيم الجائز عند الكوفيين في المنادى مطلقاً كتخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه ، نحو « يا آل عام » في « يا آل عامر » و « يا آل مال » في « يا آل مالك » وكتخيم الاسم الثلاثي نحو « باعن » و « يا حجاج » و « يا كتي » في عنق ، و حجر ، و كتف ، و كتخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن بحذفه وحذف الحرف الذي بعده نحو قولك في قِطِرٍ « باقيم » وأما البصريون فشرطوا الترخيم عندهم أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وتراجع هذه المسائل بشواهدنا وفروعها في « الإيضاح » للأبباري تحت أرقامها (٤٨ و ٤٩ و ٥٠ - مسألة)

اللفظ ألفاً ، جاز قلبه ياء مع الحذف أيضاً ، والمنون يجوز ابقاء تنوينه وفحوه  
أو كسره ، وجوز الفراء الكسر مع الحذف أيضاً ، تقول : وازيداه ، وازيدناه ،  
ووازيدنيه ، ووازيديه ، وواقام الرجاله ، وواقام الرجلوه ، وواعبد الملكه ،  
وواعبد الملكيه ، وواموساه ، وواموسياه ، ووازيدوناه ، ووازيدوناه ، ووامن حفر  
بئر زمزماه ، ولا يجوز إثبات هذا الواو الا في الوقف خلافاً للفراء ، مستدلاً بقوله  
ألا يا عمرو عمرواه وعمرو بن الزبيراه

المستثنى <sup>(١)</sup> — إما أن ينفرد له العامل ، بأن يقع فاعلاً أو مفعولاً ،  
وغير ذلك ، نحو : ما جاءني إلا زيد ، فهو يعرب بحسب العوامل <sup>(٢)</sup> ، وإما أن

(١) هو اسم يذكر بعد «إلا» ، أو إحدى أخواتها ، مخالفاً في الحكم لما قبلها  
نفيًا وإثباتاً . وعرفه في «التسهيل» بقوله : هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا ، من  
مذكور أو متروك ، بالآ أو ما في معناها ، فالمخرج : جنس يشمل ما يخرج  
بالاستثناء ، وبالبديل وبالصفة وغيرها ، وقوله : تحقيقاً أو تقديرًا ، إشارة الى قسمي  
المتصل والمنقطع ، ومن المذكور أو متروك ، للتام ، والمفرد ، وبالآ أو ما في  
معناها ، يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم .

(٢) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرد ، والمفرد في الحقيقة هو الفعل  
قبل «إلا» لأنه لم يشغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى ، ويعرب بحسب  
العوامل إذا كان المستثنى منه غير المذكور ، وهو في غير الموجب ، كما ترى  
ذلك واضحاً في كلام المؤلف ومثاله . وفي الرضي : ويجوز التفريغ في موجب  
مؤول بالنفي كما في قوله تعالى : « فأبى أكثر الناس إلا كفوراً » حمل «أبى»  
على لا يريد لأنها بمعنى ، وهو النفي ( فإذا تقرر هذا قلنا إن المستثنى منه  
لما حذف لقيام القرينة ، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى  
وآلة الاستثناء ، وكان المستثنى منه - كما تقدم - أولى بأن يعرب بما يقتضيه -

لا يفتقر له ، فهو إما أن يكون في كلام موجب فينصب <sup>(١)</sup> ، وإما في كلام منفي ، وإما أن يكون مقدماً على المستثنى منه فينصب أيضاً <sup>(٢)</sup> ، وإما أن يكون مؤخراً فينصب أيضاً إذا كان منقطعاً ، وهو أن لا يدخل في المتعدد <sup>(٣)</sup> ، ويذكر بعد إلا في الحجاز <sup>(٤)</sup> ، وإلا فيجوز جعل (إلا) العامل لكونه جزءاً أول ، - صار المستثنى متعيناً لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب ، اذ لم يبق من أجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره .

والفرع يميز النصب على الاستثناء في المفعول نظراً الى المقدّر واستدلالاً بقوله :

يطالبي عمي ثمانين ناقة ومالي بأعفراء إلا ثمانيا

فان المستثنى منه محذوف تقديره : ومالي نوق إلا ثمانيا ، وردّه الرضي في شرحه على الكافية ( ٢١٧ ج ١ ) والبيت لعروة بن حزام العُدري ( ٣٠ هـ ) من قصيدة طويلة في ابنة عمه عفراء بنت مالك ( انظر عروة بن حزام ٣ - ١٩٤ ) و ( ٣٤٣ من خزائن الأدب ) .

(١) نحو « فشربوا منه إلا قليلاً منهم » فقليلاً منصوب على الاستثناء ، لأن الكلام موجب ، والمستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شربوا » والكلام الموجب هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام .

(٢) نحو « ما جاء الا خالداً أحد » .

(٣) قال الكوفيون : « إلا » بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ، نحو : « ما جاء المسافرين إلا سيارتهم » وفي التنزيل « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » « وما لأحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى » فاتباع الظن غير العلم ، وابتغاء وجه الله غير النعمة ، فأحدهما في كتنا الآيتين ليس من جنس الآخر ، لذلك كان الاستثناء منقطعاً .

(٤) في الأوضح لابن هشام وشرحه : « فالحجازيون يوجبون النصب ، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل وعليه قراءة السبعة « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » وقد سبق ذكر الآفة .

عاطفة<sup>(١)</sup> ، ولنصبه خلافاً للفراء إذا كان المتعدد نكرة نحو ما جاءني أحد  
إلا زيد .

وان لم يعلم دخوله وعدمه تعذر الاستثناء فيجعل صفة كغير نحو « لو كان  
فيها آلهة إلا الله لفسدنا »<sup>(٢)</sup> .

ويجوز تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله نحو : « إلا زيدا ما جاءني  
أحد »<sup>(٣)</sup> واختلف في عامله<sup>(٤)</sup> . ثم للاستثناء أدوات أخرى : غير ،  
يخفف بها ، ومثله سوى وسواء وسوى<sup>(٥)</sup> ، ولم يكن

(١) أي عطف نسي عند الكوفيين ، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض  
المستثنى منه ، ويحكم على أحدهما بنقيض ما يحكم به على الآخر ، كما ترى في  
مثال المؤلف . (٢) فالأ بمعنى غير ، وهي وما بعدها صفة لآلهة ، لأن  
المراد من الآية نفي الآلهة المتعددة ، وإثبات الإله الواحد ، الفرد .  
(٣) ونحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » نص عليه الكسائي ، واليه  
ذهب أبو اسحق الزجاج في بعض المواضع .

(٤) اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب ، نحو « قام القوم  
إلا زيدا » فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » واليه ذهب أبو العباس  
محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه  
من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من إن  
ولا ، ثم خفت إن وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بان ،  
وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب  
المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه  
قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . ( الانصاف ١ - ١٦٧ وانظر فيه  
حجج الفريقين ) . (٥) في « الأوضح » والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير في  
وجوب الخفض ، ثم قال الزجاج وابن مالك سوى كغير معنى وإعراباً ويؤيدهما  
حكاية الفراء « أتاني سواك » فقد وقعت فاعلاً .

لازم المحلية<sup>(١)</sup> كقوله :

أترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة ، إني إذا لصبور  
وقولهم أتاني سواك ، حكاة الفراء<sup>(٢)</sup> ، «أيس» ينصب بها<sup>(٣)</sup> ، ومثله «لا يكون»<sup>(٤)</sup>

(١) وفي «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن «سوى» (ومثلها سواء) تكون اسماً وتكون ظرفاً ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على انها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية ، أي ( المحلية ) انهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا  
فأدخل عليها حرف الخفض ، والبيت للمرار بن سلامة العجلي ، ( شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام ) وقال الآخر :

أكر على الكتيبة لأبالي أفيها كان حنفي أو سواها

فسواها في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «فيها» والتقدير : أم في سواها والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال : «أتاني سواؤك ، فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا اليه ( أي من كونه غير لازم المحلية ، أي الظرفية ) « ٥١ ملخصاً من الانصاف ١ - ١٨٦ » .

وهذا البيت لأبي دهب الجمحي وهب بن زعنة بن أسد من بني جمح ابن لؤي بن غالب ( ٥٦٣ هـ ) . (٢) وقد تقدم شرحه .

(٣) في الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ليس السن والظفر » الإيهام : الإيسالة ، والسن خبر ( ليس ) منصوب على الاستثناء من فاعل أنهر المستتر فيه ، وما بينهما معترض ، والحديث وارد في الذبائح . (٤) تقول : أتوني لا يكون زيداً ، واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الكلام السابق ، أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير : قاموا ليس زيداً : ليس القائم أو ليس بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير : « فان كن نساء » بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والاناث ، والنون في « كن » عائدة على البعض المفهوم وهو الاناث ، وهي اسم كان و« نساء » خبرها ( من أوضح المسالك وشرحه ٢ - ١٣ ) .

وخلا وعدا<sup>(١)</sup> ، وقد يجزّ بها<sup>(٢)</sup> ، وقد تصدران بما فلا يجزان خلافاً للشيخ<sup>(٣)</sup> ،  
ومن أدواته «حاشا» يجزّ بها ، وقد ينصب<sup>(٤)</sup> ، فهو إذاً فعل لا فاعل له

(١) في قولك خلا زيدا وعدا زيدا فهما فعلان ، وما بعدهما منصوب بهما ،  
وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مفسره : البحث السابق في ليس ولا يكون ،  
فلا حاجة الى تكراره . (٢) أي وهو قليل نحو خلا زيدا وعدا زيدا ،  
فخلا وعدا حَرَفاً جَرَ ، وقد حكاه الأُخفش ، بل نقله سيديويه في كتابه  
(٣٧٧/١) فقال : وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر)  
فجعلوا خلا بمنزلة حاشا له ومن ذلك قوله :

خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أُعِدُّ عيالي شعبة من عيالكا

ولم يعين قائل هذا البيت ، وفيه شاهدان الأول استعمال الشاعر «خلا»  
حرف جرّ ، والثاني : جعله الاستثناء أول الكلام أي قبل المستثنى منه ،  
وقبل العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين كما تقدم .

(٣) أي إن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما فتقول : قام القوم  
ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، فما مصدرية ، و«خلا وعدا» صلتها ، وفاعلها :  
مُستتر كما تقدم تقريره ، هذا هو المشهور ، وأجاز الكسائي «الشيخ» الجرّ بها  
بعد «ما» على جعل «ما» زائدة ، وجعل «خلا وعدا» حرفي جرّ ، فتقول :  
«قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيد» وقال ابن مالك في خلا وعدا :

وحيث جرّأفهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

قال الشُّراح : وهذا ما لا خلاف فيه :

(٤) الجرّ بحاشا كثير ، والنصب بها قليل ، والنصب بخلا وعدا كثير ،  
والجرّ بها قليل ، وقد أشار الى ذلك المصنف بقوله : وقد يجزّ وقد ينصب الخ .

عند الفراء<sup>(١)</sup> ، وفاعله مستتر راجع الى البعض المدلول بالكل فتقدير : قاموا حاشا زيدا ، أي خلا بعضهم زيدا ، وقيل الى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل ، فتقديره : حاشا القائم زيدا ، وقيل الى الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فالتقدير : حاشا فعلهم فعل زيد ، ويجري هذا الخلاف في « خلا » و « عدا » و « ما عدا » و « ما خلا » ومنه بيّنَ يُجَرُّ بها كالغير<sup>(٢)</sup> .

(١) في شرح الأشموني ( ٥٠٣/٢ ) الذي ذهب اليه الفراء ، أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على « إلا » ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه وقال الصبان في حاشيته عليه ، قوله : لكن لا فاعل له ؛ أي ولا مفعول كما قاله بعضهم ، وقوله : بالحمل على ( إلا ) أي فيكون منصوباً على الاستثناء ، ومقتضى حمله على ( إلا ) أنه العامل للنصب فيما بعده اه وعلق عليه الأستاذ الغلابي رحمه الله في جامع الدروس العربية ( ١٤٠/٣ ) بقوله : والحق الذي ترتاح اليه النفس أن تجعل هذه الأدوات : « خلا وعدا وحاشا » في حالة نصبيها ما بعدها - إما أفملاً ، لا فاعل لها ولا مفعول ، لأنها واقعة موقع الحرف ، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية ، لتضمنها معنى حرف الاستثناء ، كما جعلوها - وهي جارة - أحرف جرّ ، وأصلها الأفعال .

(٢) قال الفراء : يجوز أن يبنى « غير » في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني ( إلا ) ، ومنعه البصريون لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، ويجوز أن يكون مبنيًا لكونه استثناءً منقطعاً ، وقولهم : « بيد » مثل « غير » ولا تجيء إلا في المنقطع مضافة إلى أن وصلتها ، قال النبي ( ﷺ ) : « أنا أفصح العرب بيد أي من قریش » ويجوز أن يقال بينائها لإضافتها إلى أن ، وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع اه ملخصاً .

المعارف - اعرف المعارف العلم<sup>(١)</sup> ، ثم كناية المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم أسماء الاشارة ، ثم كناية الغائب ، ثم الموصولات وأولات اللام ، والمنادى ، والمضاف الى أحدها . ثم العلم : - إن صدرَ بأب أو أم ، أو ابن أو بنت - فكنية ؛ وإلا فإن قصد به مدح أو ذم ، فلقب ؛ وكثيراً ما يضاف الاسم الى اللقب ، ويجوز الاتباع<sup>(٢)</sup> ، ويجب اللام اذا ثني ، أو جمع ، أو كان جزءاً منه ، ولو جعل مبني<sup>٣</sup> علماً لنفسه فالحكاية ، وقد يُعرب ، ولو لغيره

(ملحوظة) امتدَّ نفس القول في إيضاح غوامض هذه العجالة - على شدة إيجازها وكونها رؤوس مسائل من نحو الكوفيين ، وليست كتاباً مستوعباً لمذهبيهم ، ولا هي باسطة لمسائل الخلاف مع غيرهم . وقد جمعت هذه مكان أطروحة كان ينبغي أن ترفع الى المجمع الموقر أيام تفضله بانتخابي عضواً فيه ، ولكن لم يكن ذلك شرطاً للمنتخب ، وقد أشار علي أستاذنا الرئيس باختصار تعليقاتي عليها لأن مواد مجلة المجمع متنوعة وموفورة ، فرأيت الحق فيما قال حفظه الله ، وسأوجز شرحي لما بقي منها بقدر الامكان ، وبالله المستعان .

(١) في الإيصال للأنباري (١٠١- مسألة) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المبهم نحو «هذا وذاك» اعرف من الاسم العلم ، نحو «زيد وعمرو» وذهب البصريون الى أن الاسم العلم ، اعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ، وذكر ما ذهب اليه سيويه (١٧٧) ، وابو بكر ابن السراج البغدادي (٣١٦ هـ) وابو سعيد السيرافي ، ثم إن الأنباري قدم المبهم أيضاً ، وذهب اليه واحتج له ، والخطب سهل والله أعلم .

(٢) نحو هذا سعيد كرز ، وأوجب البصريون فيه الإضافة .

فالأعراب<sup>(١)</sup> ، وكذا علم الجنس في هذه الأحكام كأسماء .

### [ الأسماء العاملة ]

المصدر — لا يعمل إلا مضافاً<sup>(٢)</sup> ، وأما نحو قوله : « بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم » تنصب بفعلٍ مقدر<sup>(٣)</sup> . ويعمل هو وكنابته<sup>(٤)</sup> نحو : مروري يزيد أحسن منه بعرو .

(١) في شرح الرضي مانصه : وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الأعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ - سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً - فالأكثر الحكاية ، كقولك : من الاستفهامية حالماً كذا ، وضرب فعل ماض ، وليت حرف تمن . وقد يجيء معرباً نحو قولك : ليت ينصب ويرفع قال :

ليت شعري واين مني ليت إن لوأ وإن ليتا عناء

(٢) نحو : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض » فدفع مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو لفظ الجلالة ، والناس مفعوله .

(٣) نثمة البيت : « أزلنا هامهن عن المقيل » وهو للمرار بن منقذ التميمي . و (الهام) جمع هامة وهي الرأس ، والمقيل أراد به الأعتاق وهي مقيل الرأس . وقوله : رؤوس قوم : كلام اضافي منصوب بفعل مقدر على مذهب الكوفيين ، و « بضرب » على مذهب البصريين ، وهو مصدر منكر منون .

(٤) أي مضمرة كما ترى في مثال المؤلف أي مروري يزيد أحسن من مروري بعرو ، فالهاء في « منه » نابت عنه (أي عن المصدر) ولم يجوزه البصريون .

ولا يعمل مصغراً<sup>(١)</sup> ، وذانا<sup>(٢)</sup> ، ومنعوتاً قبل العمل<sup>(٣)</sup> ، وجمعاً أو مثنى ؛  
 ولا يعمل في النائب على الفاعل ، فلا يقال : أنتظر يوم الجمعة عمرو ، بمعنى  
 انتظار يوم الجمعة زيد عمرواً . ويجوز الاتباع على محل مجرور المصدر<sup>(٤)</sup> ،  
 تقول : مرورنا وعمرواً بي قبل العصر .

اسم المصدر - يعمل منه غير العلم كيفما كان عندهم ، وتبعهم

- (١) نحو : يعجبني ضربك اللص .  
 (٢) المصدر قد يراد به الامم (اي الذات) لا حدوث الفعل ، نحو :  
 «العلم نور» فلا يعمل .  
 (٣) فلا يجوز : «سرني اكرامك العظيم خالداً» بل يجب تأخير النعت كما قال :  
 إن وجدني بك الشديد أراني عاذراً من عهدتُ فيك عذولاً  
 أي : أراني من عهدته يعذلني ويلومني فيك عاذراً لي .  
 (٤) في الرضي : ويحمل التوابع على محل المجرور أيضاً خلافاً للجرمي في الصفة ،  
 قال : لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، والعامل فيها واحد . ومن اتباعه  
 المحل قول لييد بن ربيعة بن عامر العامري :  
 حتى تهجر في الرواح وهاجها طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ  
 يصف حمارةً وأتانه ، فيقول : إن هذا السُحَّل - وهو حمار الوحش (لوروده  
 قبله) - قد عجل رواحه الى الماء قبل اشتداد الهاجرة ، وهاج الأتان وطلبها  
 الى الماء ، مثل طلب الغريم الممطول بدّينه ، فهو يلح في طلبه المرة بعد المرة ،  
 والشاهد فيه قوله : طلبَ المعتب . . المظلوم حيث أضاف المصدر - وهو «طلب»  
 الى فاعله - وهو المعتب ، ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو «المظلوم» وجاء بهذا  
 التابع مرفوعاً نظراً للمحل .

البغداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم<sup>(١)</sup> .

اسم الفاعل - يعمل كفعله اذا كان ذا اللام مطلقاً اتفاقاً<sup>(٢)</sup> ، وكذلك

(١) في أوضح المسالك وشرحه : اسم المصدر ، ان كان علماً لم يعمل اتفاقاً ، لأن الأعلام لا تعمل . وإن كان ميمياً فكالمصدر ( اي يعمل ) اتفاقاً ، كقوله :  
أظلم : إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً مظلم  
وهو للحارث بن خالد الخزومي ( نحو ٨٠ هـ ) ظلوم اسم محبوبته ، والمهذبة  
للنداء ، وظلوم منادى ، ومصابكم اسم إن ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، ورجلا  
مفعوله ، وجملة : « أهدى السلام » صفة لرجل ، وتحية : مفعول مطلق لأهدى ،  
أو حال من الفاعل ، وظلم : خبر إن . ( والمعنى ) : إن ابذاءكم لرجل يحبسكم  
ويتقرب إليكم غير لائق . ( والشاهد ) : عمل المصدر الميمي - وهو مصاب -  
عمل الفعل . وان كان غيرهما - أي غير العلم والميمي ، لم يعمل عند البصريين ،  
ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله :

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

وهو للقطامي من قصيدته التي مطلعها :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

يخاطب زفر بن الحارث الكلابي - وقد أطلقه من الأمر ، ورد إليه ماله ،  
واعطاء مائة من الإبل ، التي ترعى كيف شاءت . ( والمعنى ) : لا ينبغي أن  
أجحد نعمتك علي بعد أن خلصتني من الأمر ، وأعطيتني مائة من الإبل الرائعة  
( والشاهد ) : عمل اسم المصدر ، وهو عطاء عمل الفعل ، وهو قليل ( ١١٣/٢ ) باختصار .

(٢) أي ماضياً كان أو غيره ، معتمداً أو غير معتمد ، مصغراً أو موصوفاً ، لوقوعه  
حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول : « جاء المعطي المساكين  
أمس أو الآن أو غداً .

إذا لم يكن عند الكسائي خلافاً لغيره - إذا كان للماضي<sup>(١)</sup> ، او موصوفاً ،  
او مصفراً<sup>(٢)</sup> ، وقال الفراء ، لا يعمل إلا إذا لم يكن للماضي ، واعتمد على النبي<sup>(٣)</sup>  
او الاستفهام<sup>(٤)</sup> ، او المنعوت<sup>(٥)</sup> ، او المبتدأ<sup>(٦)</sup> ، او الموصوف<sup>(٧)</sup> ، او ذي الحال<sup>(٨)</sup> ،

محمد بهجة البيطار

( يتبع )

(١) اجاز الكسائي أعماله إذا كان بمعنى الماضي كما اذا كان بمعنى الحال  
او الاستقبال ، وجعل منه آية « وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد » ف « ذراعيه »  
منصوب بـ « باسط » وهو ماض ، وقال ابن هشام : لا حجة له ، لأنه حكاية الحال  
الماضية ، قال الأندلسي : معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود في  
ذلك الزمان ، او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن  
اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به ، بل المقصود بحكاية الحال  
حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ ، قال جار الله : ونعم ما قال ، معنى  
حكاية الحال ، ان يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم اه ثم ان  
الخلافاً الذي بين الجمهور والكسائي هو في نصب اسم الفاعل المفعول به : أما الفاعل ،  
فان كان ضميراً رفعه اتفاقاً بلا شرط ، أو ظاهراً فكذلك ، لكن بشرط الاعتماد  
على شيء مما يأتي . (٢) قال الأشموني ( ١٨٢/٢ ) الثاني (اي من التنيهات) :  
من شروط أعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ان لا يكون مصفراً ، ولا موصوفاً ،  
خلافاً للكسائي فيها ، لأنها يختصان بالاسم ، فيبعدان الوصف عن الفعلية .  
قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في أعمال الموصوف قبل  
الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ( نحو : هذا ناصرٌ زبداء عاقلٌ ) وتقل  
غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباني  
الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً . (٣) نحو : « ما طالب صديقك رفع الخلاف »  
(٤) نحو : « هل عارف أخوك قدر الانصاف » . (٥) نحو : « هذا رجل  
مجتهد أبناؤه » . (٦) نحو : « خالد مسافر أبواه » . (٧) كذا - وهو مكرر  
مع قوله : أو المنعوت وقد تقدم . (٨) نحو : « يخطب عليٌ رافعاً صوته » .